

دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر بعد سنة 2011

The role of civil society in promoting participatory democracy in Algeria after 2011

حسني حجاز¹ مصطفى جزار²¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، h.hadjaz@univ-chlef.dz

مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة

² جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، m.djezzar@univ-chlef.dz

مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة

تاريخ الاستلام: 2025/07/24

تاريخ القبول: 2025/10/03

تاريخ النشر: 2025/10/15

ملخص:

يشكل موضوع الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني بأهمية بالغة لدى المفكرين والباحثين في مجال العلوم السياسية بصفة عامة وفي دراسات السياسات العامة خاصة كما يختص برعاية من طرف صناع القرار على مستوى الدوائر الحكومية.

وفي هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على التجربة الجزائرية حول المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية من خلال دراسة دور المجتمع المدني في تكريس العملية التشاركية، خاصة بعد الإصلاحات السياسية والإدارية سنة 2011 التي شهدتها الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المجتمع المدني في تعزيز أسس الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وبمعنى آخر يمكن القول ان الديمقراطية التشاركية تكتمل معالمها عند وجود مجتمع مدني قوي وفعال يساهم بشكل مباشر في المجال التشاركي من خلال الجمعيات والنقابات والاتحادات وغيرها من تنظيمات المجتمع المدني.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية التشاركية؛ المجتمع المدني؛ المواطن؛ التسيير المحلي؛ صناعة القرار

Abstract:

The topic of participatory democracy and civil society is of great importance to thinkers and researchers in the field of political science in general, and in public

policy studies in particular It is also sponsored by decision-makers at the government level.

This study will shed light on the Algerian experience with civil society and participatory democracy by examining the role of civil society in fostering the participatory process, particularly after the political and administrative reforms that Algeria witnessed in 2011.

This study aims to highlight the role of civil society in strengthening the foundations of participatory democracy in Algeria. In other words, participatory democracy is fully realized when there is a strong and effective civil society that contributes directly to the participatory field through associations, unions, federations, and other civil society organizations.

Keywords: participatory democracy; civil society; citizen; local governance; decision-making.

المؤلف المرسل: حجاز حسني، h.hadjaz@univ-chlef.dz

مقدمة:

يمثل موضوع الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني حجر الأساس في حقل العلوم السياسية، كما يحتل مكانة أساسية في دراسة مجال السياسات العامة باعتباره موضوع له علاقة مباشرة مع رسم وصنع السياسة العامة وعلاقة ودور المواطن بها، حيث يعتبر المجتمع المدني القاعدة الأساسية لممارسة المشاركة الفعلية للمواطن في تسيير الشأن المحلي، من خلال مجموعة من الوسائل والاليات التي تمكنه من مشاركته الفعالة في رسم السياسات العمومية واقتراح المشاريع التنموية المحلية مع الجهات المحلية بداية بالمجالس الشعبية البلدية باعتبارها القاعدة الأولى لمبدأ التشاركية، بالإضافة إلى أنها موطن لتحقيق التكامل والتفاعل بين مختلف الفواعل، التي تنشط في اطار مواطنة فعالة ومسؤولة مما يسمح بتمكين المواطن من وضع قوة اقتراح وتقديم حلول مما يهدف إلى تدعيم مساعي الدولة لإصلاح مختلف الأجهزة والمؤسسات المحلية ومكافحة كل أشكال الفساد بهدف تحقيق مبدأ دولة الحق والقانون.

كما يعتبر المجتمع المدني الحلقة الأساسية في المقاربة الجديدة التشاركية التي تبني وفق منطلق عملي تشاركي تفاعلي مع مختلف الفواعل الرسمية والغير رسمية، من خلال جملة من المعايير والاليات التطبيقية لتحقيق الأهداف المسطرة لهذه المقاربة بمراعاة المعيار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني لدولة،

في مقابل ذلك تهدف كل المساعي والجهود الدولية لتبني مقاربة تشاركية أساسها المواطن وقاعدتها الحوار والتشاور.

وفي إطار هذا التوجه عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني الديمقراطية التشاركية كوسيلة لتعزيز مبدأ المشاركة في تسيير الشأن المحلي، وذلك من عن طريق الإصلاح السياسي والإداري الذي أعلنت عنه الدولة الجزائرية سنة 2011، حيث شهدت تلك الفترة أحداث وتغيرات دولية وإقليمية خاصة في العديد من الدول العربية وما أطلق على تسميتها بثورات الربيع العربي.

حيث تبنت الجزائر مجموعة السياسات والإصلاحات عبر مختلف المجالات خاصة الاجتماعية منها بهدف مواجهة امتدادات الاحتياجات وكإصلاحات داخلية استباقية من خلال الإصلاحات السبعة، كان أهمها إصلاح قانون الولاية 07/12 وقانون البلدية 10/11 وقانون الجمعيات وقانون الانتخابات وغيرها مركزا المؤسس الجزائري عبر هذه الإصلاحات على دور المواطن في تسيير الشؤون العمومية بالدرجة الأساسية، وهذا ما كرسه التعديل الدستوري بعد ذلك في سنة 2016 وصولا إلى التعديل الأخير سنة 2020.

تكمن أهمية الدراسة في محاولة فهم العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية فالمجتمع المدني باعتباره فاعل من الفواعل الغير رسمية في الدولة يلعب دورا بارزا في تعزيز الديمقراطية التشاركية وتحقيق الحكم الرشيد.

تأسيسا مما سبق تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية المركزية التالية: **ما مدى مساهمة المجتمع المدني في تعزيز أسس الديمقراطية التشاركية في الجزائر بعد سنة 2011؟**

يندرج تحت الإشكالية المركزية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

أولاً: ما العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية؟

ثانياً: ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر في ظل الإصلاحات السياسية سنة 2011 لتحقيق الديمقراطية التشاركية؟

ثالثاً: ما هو دور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر؟

بناء على الإشكالية المركزية والاسئلة الفرعية يمكن صياغة **الفرضيات** التالية:

1 - يشكل المجتمع المدني دعامة أساسية للمساهمة الفعالة في صنع القرارات المحلية من خلال قدرته على تعزيز مشاركته وفق إطار قانوني واستقلالية تامة في برامج وافكاره.

2 - تتوقف مساهمة المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية على وجود إطار تشريعي وقانوني فعال يضمن الممارسة الحرة والفعالة لفعاليات المجتمع المدني.

3 - كلما كان هناك مجتمع مدني مؤسس وفعال كلما ساهم في تفعيل الديمقراطية التشاركية.

أهداف الدراسة:

1 - معرفة المساهمة الفعالة للديمقراطية التشاركية باعتبارها آلية حديثة من آليات الديمقراطية التي تهدف إلى ادماج المواطن في العملية الديمقراطية وتسيير الشأن المحلي باعتباره شريك حقيقي للجماعات المحلية في الجزائر.

2 - تحديد دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر بعد سنة 2011.

3 - إبراز أهم التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية والحلول المستقبلية لتفعيل دوره الحقيقي.

المنهج المتبع:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الدراسة من خلال التطرق لدور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر بعد سنة 2011، والتركيز أكثر على تحليل المساهمة الفعلية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها شريك فعال لدولة في تسيير الشؤون العمومية.

كما تمت الاستعانة بالاقتراب القانوني من خلال التطرق للقوانين والدراسات التي عالجت موضوع البحث بالإضافة إلى الاقتراب المؤسسي، كذلك اقتراب الدولة بالمجتمع لفهم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

تقسيم الدراسة:

ولمعالجة إشكالية الدراسة سيتم التطرق إلى أربع محاور أساسية:

المحور الأول: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية التشاركية.

المحور الثاني: التأسيس القانوني للمجتمع المدني والديمقراطية التشاركية في الجزائر

المحور الثالث: اسهامات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر بعد سنة 2011.

المحور الرابع: التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية والحلول المستقبلية لتفعيل دوره الحقيقي.

المحور الأول: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية التشاركية.

قبل التطرق لمعالجة إشكالية الدراسة والاجابة عليها يتطلب من الضروري تحديد مفهوم الدراسة الذي يعد من الخطوات الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤية البحثية، كما أنها تساعد الباحث على فهم الموضوع والاحاطة بكافة جوانبه، حيث يمثل مفهوم المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية من أبرز مظاهر الديمقراطية الحديثة ويحددان مدى انفتاح النظام السياسي على بيئته المختلفة ومدى فسح المجال أمام المواطنين لممارسة نشاطاتهم السياسية وإبداء أفكارهم وآراءهم في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية.

1 - تعريف المجتمع المدني: لقد ورد معنى المجتمع المدني كفكرة منذ القدم إلا انه كتعبير "المجتمع المدني" مصطلح حديث اوجد له اطار سياسي وقانوني، كما يمكن القول أن ظهور المجتمع المدني ارتبط مع مفكري العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر، فركز الباحثين على تعريف الفيلسوف هوبز حيث يصفه بالمجتمع المنظم سياسيا من طرف الدولة القائمة على فكرة التعاقد، في مقابل ذلك ركز البعض الآخر على النموذج الغربي في مصلح المجتمع المدني كون أن الثورات الغربية هي من ساهمة في بلورة المفهوم بعد نجاح الثورة البريطانية ثم الفرنسية ثم الألمانية، وفي القرن التاسع عشر كان بمثابة ملاد المجتمع المدني بعد ما كان المجتمع محكوم بنظرية الحق الإلهي وبرز المجتمع المدني بعد نجاح مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية كل هذه الاختلافات بين المفكرين لم تفرز مفهوم متفق عليه.

لكن في المقابل يمكن التطرق إلى التعريف الاصطلاحي من خلال تعريفات بعض المفكرين والتي من بينها:

تعريف البنك الدولي الذي يعتبر المجتمع المدني بأنه عدد من المنظمات الغير رسمية والغير حكومية التي تعتمد على النهوض بالاهتمامات والقيم الخاصة بالأشخاص المنظمين اليها وتكون معتمدة على أسس خيرية أخلاقية وعلمية وثقافية التي أسست على يد افراد وجماعات ذات طابع انساني.

أما تعريف الأمم المتحدة فيعرفه على أنه القطاع الثالث من قطاعات المجتمع مع الحكومة وقطاع الأعمال ويتكون من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية.¹

أما التعريف الأهم والأكثر انتشارا وشيوعا والدقيق فيقصد بالمجتمع المدني مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة وهي غير ربحية وتسعى لمنافع أو مصالح

المجتمع أو بعض فئاته أو لتحقيق مصالح أفرادهم بغير معايير الاحترام والتراضي والإدارة السياسية للاختلافات.²

2 - تعريف الديمقراطية التشاركية:

برز مفهوم الديمقراطية التشاركية *la démocratie participative* من خلال تطور الدراسات والأبحاث خاصة كون المصطلح ظهر في المجال الصناعي والاقتصادي بقوة ، كم أكدت عليه بعض الأبحاث من خلال تسليط الضوء على تبني بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إشراك موظفيها وعملها عبر إدارة وتنظيم وتسيير المنظمة واتخاذ القرارات المناسبة ثم متابعتها ومراقبة تنفيذها ومن هنا برز مبدأ جلسات الحوار والمناقشة والتشاور في القرارات التي تهدف إلى التسيير الأمثل.³ كما عرف المصطلح اهتماماً متزايداً في مجال في مجال الدراسات والأبحاث التي تختص في البات تدعيم المشاركة السياسية وظهرت العديد من التعريفات منها: مجموع الآليات والإجراءات والوسائل التي تمكن المواطنين من المشاركة المباشرة في تسيير الشؤون العامة للمجتمع وفي اتخاذ القرارات التي تهمهم⁴ وعليه تتركز الديمقراطية التشاركية على وجود مشاركة شعبية فعالة من خلال إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع كما تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم بصفة دورية في ظل شفافية تتيح لهم المشاركة في صنع السياسات العمومية.⁵ وتعرف آخر يقصد بها مجموعة الآليات والإجراءات والأساليب التي تسمح للمواطن الانخراط بشكل مباشر في المشاركة المحلية لصنع القرار المحلي، أي مشاركة المواطنين في القرارات التي لها تأثير مباشر على الشأن العام.⁶

3- التنظيم القانوني للمجتمع المدني من منظور تكريس الديمقراطية التشاركية:

برز دور المجتمع المدني بصورة واضحة مع التعديل الدستوري سنة 2020 من خلال إقرار المشرع الجزائري بوجود علاقة مباشرة للمجتمع المدني مع الديمقراطية التشاركية، في إشارة أن الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية عن طريق فعاليات المجتمع المدني والتي بدورها يصبح المواطن عنصر فعال في مشاركة وصنع القرارات وتسيير الشأن المحلي.

لذلك أصبح من الضروري على مؤسسات الدولة مرافقة ومواكبة هذا الفضاء لتحقيق المصالح المشتركة ومعالجة المطالب والانشغالات التي ترفعها مؤسسات المجتمع المدني، من خلال الآليات القانونية

وبهذا تصبح العلاقة تكاملية باعتبار المجتمع المدني مساعد لدولة على كافة المجالات التي لها علاقة مباشرة مع المواطن.

وتأكيدا لما سبق يمكن في هذه الدراسة التطرق إلى تحليل علاقة الدولة بالمجتمع لفهم الدور أكثر وفق معيار:

أولا: علاقة الدولة والمجتمع المدني:

تعددت الأدوار التي تقوم بها الدولة في مواجهة التحديات والتغيرات الراهنة مما شكل عبئ على مؤسساتها في معالجة بعض القضايا، خاصة الداخلية منها مما جعلها تنظر للفواعل الغير رسمية والتي من بينها المجتمع المدني من منظور مرافقته وجعله شريك أساسي لدولة في تسيير الشؤون العمومية. فالديمقراطية التشاركية لم تعد مجرد شعارات وخطابات موسمية، بل نموذج جديد تشاركي مرافق لدولة يعمل على تنظيم العلاقة بين المواطن والدولة بهدف استرجاع الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطن.

ثانيا: الآليات التي تؤطر الوظيفة التشاركية للمجتمع المدني.

تلعب منظمات المجتمع المدني أدوار عديدة عبر مختلف التخصصات والمجالات، لهذا وجب على المشرع الجزائري سن مبادئ قانونية تضمن سير العمل التشاركي من خلال العمل على تسهيل تكوين الجمعيات وحرية القرارات والتعبير، بالإضافة إلى التمتع بممارسة الأنشطة التي تدافع عن القضايا والمصالح المشتركة مع الدولة وفق منظور المنفعة العامة، واعطائها المسؤولية في ممارسة التأثير على السياسات العامة بما فيها الصحة، التعليم، القطاع الاجتماعي، القطاع الاقتصادي وغيرها من المجالات التي تضمن المشاركة الفعالة للمجتمع المدني التي تعكس دوره الحقيقي في اطار تعزيز الحكم الرشيد كونه شريك أساسي ودائم لدولة في حلقة التنمية المستدامة.⁷

بعد التطرق إلى الإطار المفاهيمي لدراسة سيتم معالجة المحور الثاني من خلال تسليط الضوء على التأسيس القانوني لديمقراطية التشاركية في الجزائر.

المحور الثاني:

التأسيس القانوني للديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني في الجزائر بعد 2011.

أولا: البعد القانوني للديمقراطية التشاركية.

تبنت الجزائر مجموعة من الاصلاحات السياسية والإدارية من خلال سن قوانين واتخاذ تدابير وإجراءات تزامنت مع التغيرات والمستجدات التي شهدتها العالم عامة والمنطقة العربية والإقليمية خاصة أدت

إلى انخراط الجزائر في مساعي الإصلاحات الديمقراطية، بالرغم من أن الجزائر انتهجت الديمقراطية قبل سنة 2011 من خلال مرحلة التحول من الاحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية من خلال دستور 1989 وصولاً إلى إصلاحات 2011 والتعديل الدستوري سنة 2016 والتعديل الدستوري الأخير 2020.

في مقابل ذلك كرست الإصلاحات تحولاً في مسار بناء نموذج جديد يهدف إلى تعزيز وتفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال مشاركة المواطن بالدرجة الأولى في تسيير الشأن المحلي، ودججه في نجاح معادلة بناء دولة الحق والقانون التي تجعل من المواطن عنصر فعال في بيئته من خلال ممارسته الديمقراطية بمختلف صورها وأشكالها من خلال الآليات التي تتيح له المشاركة الفعالة.

كما يشير التعديل الدستوري 2016 إلى توسيع العملية التشاورية بالنسبة للمشرع الجزائري من خلال إنشاء هيئات تشاورية جديدة للسلطة التنفيذية، مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الإسلامي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيا المتقدمة.⁸

إن التعديلات الدستورية 2016 جاء تحديداً فيه بوضوح، إن الدولة تتجه لتعزيز مشاركة المواطنين بما يسمى الديمقراطية التشاركية، وهذا أمر واضح عندما يقرأ المادة 15 "تعمل الدولة على ترسيخ الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، وتسمح كذلك في نفس الفقرة "المجلس المنتخب هو السلطة التي يتجسد فيها توافر إرادة المواطنين المشاركين في الشؤون العامة."

الغرض من التعديلات الدستورية لسنة 2016 هو إنجاز لم يظهر فيه البعد العملي من قبل في إرساء الديمقراطية التشاركية في التعهد الواضح للسلطة التشريعية في تشجيع نموذج ممارسة الديمقراطية التشاركية، التي تهدف إلى زيادة مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في ممارسة الحكم على المستوى المحلي.

تعمل المقاربة التشاركية على توسيع ميادين المشاركة وأسلوب التشاور بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية لدى كافة مؤسسات التسيير وعلى جميع الأصعدة من أجل حكامه عمومية محلية رشيدة ومشاركة مواطنة قوية، حيث تهدف هذه المقاربة على بناء ثقافة جديدة تعمل على تعزيز الثقة بين المواطن والمسؤول المحلي بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطن وترقية الخدمات المقدمة له بالإضافة إلى المساهمة الفعالة في دفع عجلة التنمية المحلية.⁹

ونص المشرع الجزائري كذلك في التعديل الدستوري 2020؛ وتأكيذا للإرادة السياسية على ترقية الديمقراطية التشاركية وذلك من خلال عدة آليات تتجسد في المشاركة السياسية والمشاركة الاجتماعية حيث تظهر معالمها من خلال الاستفتاء والانتخاب والمشاركة المحلية التي تتجسد عن طريق الجمعيات والنقابات وتكريس مبدأ حرية الاعلام وحرية الاجتماعات العمومية والتظاهر.

كما اقرت المادة 10 من التعديل الدستوري الأخير 2020 بصريح العبارة على أنه تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية.

وأكد نص المادة 16 الفقرة الثالثة من التعديل الدستوري 2020 على " تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لا سيما من خلال المجتمع المدني" ونصت المادة 19 من نفس التعديل على "أنه يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"¹⁰

حيث من الملاحظ أن المشرع صرح بأن الديمقراطية التشاركية لا تتحقق إلا بضرورة مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عجز تحقيق الديمقراطية التشاركية في المراحل السابقة كونها لم تحقق الأهداف المرجوة.

ثانيا: إصلاح قانون الجماعات المحلية (قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12).

أولا: البلدية كجماعة قاعدية للممارسة الديمقراطية التشاركية.

تمثل البلدية أي القاعدة الأولى للجماعات المحلية الركيزة أو الخلية الأولى التي يستند إليها المواطن في ممارسة حقوقه التي يكفلها له الدستور من خلال المشاركة الشعبية في تسيير الشأن المحلي، وهو ما يظهر بشكل صريح في المواد القانونية لقانون البلدية 10/11 الذي ثبت قواعد وآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية قصد تجاوز الضعف والعجز في أزمة التمثيل لدى الهيئات المنتخبة وبناء نموذج محلي تشاركي أساسه مساهمة المواطن الفعلية في بناء القرار المحلي وتسيير شؤونه.

ونجد اهتمام المشرع الجزائري أكثر من خلال تخصيص باب كاملا وهو الباب الثالث من قانون البلدية 10/11 المعنون بـ مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون البلدية، والذي يحتوي على أربع مواد (14،11،12،13) حيث ركزت هذه المواد على آليات ممارسة الديمقراطية التشاركية، وما يمكن استنتاجه

عبر قراءة هذه المواد ان قانون البلدية كرس حق مشاركة المواطن في صناعة القرار المحلي واعتباره عنصر فعال في معادلة المقاربة التشاركية.

كما ركز المشرع كذلك في نص قانون البلدية وتأكيد على الدور الاستشاري للمواطن في مجال التنمية المحلية، من خلال الإجراءات التي يقوم بها رئيس المجلس الشعبي البلدي وفق التنظيمات والتدابير المخولة له بهدف اعلام المواطنين واطلاعهم واستشارتهم حول خيارات والأولويات التي تخص المجال التنموي والاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى مجال التهيئة وغيرها من المجالات التي لها علاقة مباشرة مع المواطن المحلي.¹¹

يشكل قانون البلدية 10/11 ركيزة أساسية من خلال مسار التنمية المحلية وصولا إلى التنمية الشاملة بناء على تكريس الديمقراطية التشاركية كألية لتعزيز وظيفة المجتمع المدني، وذلك من خلال اتاحة الفرص للمواطنين للمساهمة والمشاركة في صناعة القرار المحلي ودخوله في الحياة السياسية، في مقابل ذلك تطبيق مبدأ الشفافية والعلانية في كل القرارات والمشاريع والبرامج الصادرة عن الهيئات، وجعلها في متناول المواطن المحلي لإعطائه الفرصة في ابداء رأيه واقتراحاته من خلال آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية.¹²

كذلك أتاح المشرع الجزائري لتجسيد البعد التشاركي من خلال ما يلي:

✓ الاعلام الإداري.

✓ التحقيق العمومي.

✓ الدور الاستشاري.

✓ المبادرات المحلية.¹³

في هذا السياق وكجزء مهم كان على المشرع الاعتماد عليها وهي تحديد طبيعة الصفة الإلزامية لأحكام هذه المواد، وعدم تركها في مجال الإمكانية والاختيار، وهذا يرتبط بمدى إيمان المسؤول بالمقاربة التشاركية مع المواطن وجعلها دعامة شعبية عكس ما يراه بعض المسؤولين كون انها تقاسم للمسؤولية والمنصب.

تأكيدا على ما سبق يمكن القول بأن المشرع القانوني لقانون البلدية 10/11 حاول وركز على جعل البلدية أي الجماعة القاعدية فضاء مؤسسا يسمح للمواطن بممارسة الديمقراطية عبر مختلف أشكالها

واعتبارها هيئة تتيح للمواطنين ممارسة المقاربة التشاركية في تسير الشأن المحلي باعتبارها أقرب إدارة بصفة دائمة وله علاقة مباشرة معها.

1- الديمقراطية التشاركية على ضوء قانون الولاية 07/12.

في هذا القانون برز تغير مخالف لقانون البلدية رقم 10/11 من حيث تفسير الصورة القانونية له، فان المشرع في قانون الولاية 07/12 لم يضع باب مفصلا مثل قانون البلدية وذلك بالنظر إلى مكانة المجلس الشعبي الولائي، الذي يعتبر الإطار الثاني الذي يعبر فيه الشعب عن أرائه عن طريق منتخبيه، كما يمثل المجلس الشعبي الولائي قاعدة اللامركزية الإدارية وهذا ما نصت عليه المادة 01 من قانون الولاية 12/07 بأن "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة".¹⁴

في مقابل ذلك لم يهمل مبدأ المشاركة حيث وضح أن علاقة المجلس الشعبي الولائي والولاية هي عبارة عن علاقة مكاملة للهيئة القاعدية أي البلدية كون أن المساهمة تكمن في تخفيف الأعباء وتقديم خدمات للمواطن.

أما فيما يخص نص المادة 32 وضح المشرع أنه قد أجاز لأي شخص ذو مصلحة الاطلاع على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي والحصول على نسخة كاملة، بالإضافة إلى إمكانية حضور أشغال دورة المجلس الشعبي الولائي للمواطنين عن طريق الدعوة التي تعتبر بمثابة رخصة.

كما بين كذلك أنه يمكن استدعاء أي شخص أو عضو في منظمات المجتمع المدني بحكم الخبرة والمؤهلات والقدرات التي يمتلكها حضور اشغال اللجان في المجلس الشعبي الولائي بهدف تقديم الإضافة لأشغال اللجنة وهذا يسمح بإتاحة الفرصة للمواطن بالمشاركة كما نصت عليه المادة 36 من نص القانون.

كما نصت المادة 79 على "يقدم المجلس الشعبي الولائي الآراء التي تفتضيها القوانين والتنظيمات، ويمكنه أن يقدم الاقتراحات ويبيدي الملاحظات في كل ما يخص شؤون الولاية إلى الوزير المختص وذلك في أجل أقصاه 30 يوما".¹⁵

عرفت الجزائر بعد حزمة الإصلاحات السياسية والإدارية التي شهدتها في سنة 2011، انتقال نوعي نحو تعزيز وتفعيل الديمقراطية التشاركية من جانب التشريعات والقوانين في تسيير وتدبير الشأن العام المحلي، وذلك نظرا لدورها الفعال في بناء دولة القانون التي لا تتحقق إلا بمشاركة المواطن.

المحور الثالث: إسهامات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر بعد سنة 2011.

إن نجاح الديمقراطية التشاركية يتوقف على مدى وجود مجتمع مدني قوي وفعال ومطلع على الأحوال العامة للمجتمع، ووجود مواطنين مدركين لمعنى الديمقراطية التشاركية وأولهم الطبقة المثقفة التي تنظم وتدرك انشغالات المواطنين وترافع وتدافع عن آرائهم تحت غطاء تنظيمات المجتمع المدني.

تجسدت الديمقراطية التشاركية في العديد من المجتمعات عبر نضال طويل قادته حركات وتنظيمات جديدة بعد تراجع الأحزاب لمكانتها من خلال فقدان جزء من ثقة المواطن فيها وفي مختلف المؤسسات التمثيلية، لذا أصبح المجتمع المدني مدافع لمؤسساته المختلفة النقابية، الجمعوية والبيئية والاجتماعية تقابل به النظام السياسي، ومن خلال ممارسة الديمقراطية التشاركية تصبح جمعيات المجتمع المدني تلعب دورا أساسيا في التشريع والرقابة وممارسة السياسات العامة ومشاركتها في التسيير العمومي على المستوى المحلي والمشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات المحلية، من خلال الشفافية والمصادقية وعليه يمثل المجتمع المدني شريك فعال في المراقبة واتخاذ القرارات.¹⁶

أولاً: مساهمة ومشاركة المجتمع المدني: يقصد بمبدأ مشاركة عن طريق تهيئة كل السبل والاليات المناسبة من أجل مساهمة المجتمع المدني في صنع القرارات أما بطريقة مباشرة مع التعاون والتشاور مع المجالس المنتخبة حيث تعكس هذه المشاركة في تسيير الشأن المحلي أحد مؤشرات الحكم الراشد تكريسا لديمقراطية التشاركية والشفافية.

ثانياً: مظاهر صنع القرار : تبنى المشرع الجزائري بعض آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي خصوصا في قانون البلدية من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في صنع القرارات وتقديم الاقتراحات حول المشاريع ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها بهدف بلوغ التنمية المحلية.¹⁷

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني العديد من الأدوار والوظائف على المستوى المحلي، نظرا لقربها من المواطن ومعرفتها لاحتياجاته وانشغالاته وهو ما جعلها تساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية ودعم التنمية المحلية من خلال مشاركتها في العديد من المجالات أهمها:

الوظيفة الاجتماعية: يعرف الوضع في بعض المجالات الاجتماعية نوع من التحسن وذلك راجع بالأساس إلى الجهود التي تقوم بها بعض الجمعيات المحلية والوطنية في إطار النشاطات الاجتماعية المحلية، كمحاربة الآفات الاجتماعية عن طريق العمليات التحسيسية والتوعوية، المشاركة في الحملات التطوعية للقضاء على الأمراض المتنقلة والأوبئة، إقامة الملتقيات والأيام التحسيسية من المخاطر التي تستهدف المواطنين ومن بين هذه النشاطات:

✓ العمل التطوعي المهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير، حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة ب 60% من قبل منظمات المجتمع المدني.

✓ تدعيم الخدمات الصحية خاصة في المناطق النائية والريفية وذلك من خلال تنبيه السلطات بالنقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية عبر التوعية وحملات التطوع.¹⁸

الوظيفة الاقتصادية: تقدم منظمات المجتمع المدني اسهامات في المجال الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق مساعدة المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على المستوى المحلي أو تقديم الاستشارات والاقتراحات للجماعات المحلية في سياق تأسيس مشروع اقتصادي تنموي ، بالإضافة إلى توفير الفرص لممارسة الأنشطة الاقتصادية عن طريق المؤسسات والجمعيات الرائدة في المجال الصناعي مثل مشاريع الصناعات التقليدية والتحويلية التي تختص بما بعض الجمعيات المحلية والتعاونيات الحرفية .¹⁹

الوظيفة السياسية: بالرغم من أن منظمات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة، لكن تقوم بدور أساسي بارز يتمثل في تنمية الثقافة السياسية من خلال مبدأ حب الوطن والتضحية من أجله وغرس قيم المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى تكوين وتدريب المواطنين عمليا وعلميا واكسابهم الخبرة في الممارسة الديمقراطية، كما تستطيع منظمات المجتمع المدني المشاركة والمساهمة في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي باستعمال العديد من الآليات التي تتيح له إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار وضمان الشفافية في رسم وتنفيذ السياسات العامة، وممارسة دور أساسي في عملية مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية على المستوى المحلي وتقويمها في الأخير.

كما ركز المشرع على بعض الآليات التي تساعد المجتمع المدني على المساهمة في تفعيل المقاربة التشاركية من خلال النقاط التالية:

✓ **الاستشارة:** تعتبر الاستشارة آلية جديدة لمشاركة المواطنين والفاعلين في تسيير الشأن المحلي ووجهت تعليمات للمجالس البلدية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستشارة المواطنين والمجتمع المدني على مستوى بلدياتهم، لاسيما الاستشارة حول خيارات التهيئة وبرامج التنمية وفق لاحتياجات المواطنين البلدية لتفادي انجاز المشاريع الغير ملائمة والتي لا تتماشى مع تطلعات المواطنين لإحداث التنمية.

✓ **الإعلام الإداري:** يعتبر التواصل بين منظمات المجتمع المدني والمواطنين والإدارة من أهم مظاهر تكريس الديمقراطية التشاركية باعتبار المجتمع المدني أحد الأطراف الفاعلة التي تمثل المواطن من خلال دوره التواصل بين انشغالات المواطن وعمليات التنمية على المستوى المحلي.

✓ **علنية الجلسات:** تبنى المشرع الجزائري قاعدة علنية الجلسات لإتاحة مشاركة المواطنين في تجسيد مبدأ الشفافية مع مراعاة الاحكام التنظيمية وحق المواطن في الاطلاع على مستخرج مداولات المجلس.

✓ **مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في المجال البيئي:** من خلال قانون حماية البيئة ومصلحة المجتمع المدني بكل أطيافه من تكاثف الجهود مع الإدارة للمشاركة في القرارات التي تستهدف حماية البيئة.

✓ **التشاور والتحقيق العمومي:** يعتبر التحقيق العمومي إجراء استشاري لكل المعنيين من خلال وضع ملف بعض المشاريع والبرامج تحت تصرف المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من أجل ابداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول العمليات التي تنوي الإدارة المحلية تنفيذها.²⁰

المحور الرابع: التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية والحلول المستقبلية لتفعيل دوره الحقيقي.

يمثل المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية مسار لبناء نموذج جديد في الجزائر، من خلال الآليات القانونية التي وضعها المشرع خاصة في الآونة الأخيرة خاصة مع التعديل الدستوري سنة 2020 وما رافقه من إصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية في اطار بإحداث تغير عبر مختلف المجالات والسياسات وفق رؤية جديدة تمثل الجزائر الجديدة، وذلك يعود لوجود إرادة سياسية من طرف صانع القرار بضرورة احداث تغيير في الصورة الديمقراطية خلاف للصورة التقليدية التي كانت عبارة عن شعارات وخطابات رنانة، فنجاح

المجتمع المدني في تعزيز أسس الديمقراطية التشاركية لا يقاس بالكم الهائل من القوانين والمواد القانونية فقط، إنما التطوير في الأساليب والارتقاء في الممارسات الناجعة يتطلب تكاثف الجهود وجعلها متطابقة مع القوانين والتنظيمات والعمل أكثر لترجمتها على أرض الواقع.

في حين أن موضوع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية الملاحظ له أنه لم يواكب التطورات والتغيرات الداخلية من خلال وجود بعض التحديات التي تمثل عقبات للانطلاق الفعلي في مسار النموذج التشاركي منها ما هو تحدي على مستوى الإجراءات القانونية، ومنها ما هو إجراءات تنظيمية بالإضافة إلى تحديات ذهنية أكثر ويظهر ذلك في وجود بعض الممارسات والصور التي تعكس مدى ضعف بعض جمعيات المجتمع المدني واقتصار بعضها على مجالات معينة، في ظل غياب المبادرات المحلية وضعف الحس التطوعي لدى المواطن ومن بين هذه التحديات نجد بعض العوامل المساعدة على ذلك نذكر أهمها:

✓ ضعف بعض مؤسسات المجتمع المدني وتسجيل غيابها في أبرز محطات القضايا المحلية، مما يؤدي إلى اتساع دائرة الفراغ في حلقة التواصل بين المواطن والمسؤول.

✓ انعدام الثقة بين المواطن في القاعدة والمسؤول في القمة من خلال تصرفات وممارسات المراحل السابقة التي عاشتها الجزائر، وهذا تحدي مهم وجب من الضروري العمل على استرجاع ثقة المواطن عبر مختلف الهيئات والمؤسسات.

✓ نظرة أفراد تنظيمات المجتمع المدني على أن العمل التطوعي والمبادرات المحلية مقتصرة على مواسم المناسبات فقط.

✓ نظرة المجالس المنتخبة على أساس أن المواطن أقل تخصصا وخبرة من أعضائها في المسائل التقنية والعلمية والجوانب القانونية، مما يجعل مشاركة المواطن شكلية فقط للتقيد بتنفيذ القرارات الفوقية.

✓ تغول بعض الممارسات السلبية من طرف المسؤولين المحليين مثل توجيه الدعوات من خلال الأشخاص والجمعيات للمشاركة في المناقشات العامة، والانتقاء يتم على أساس من يقبل اقتراحات الإدارة أو المجلس دون نقاش والتطرق للمطالب المجتمعية.

✓ هيمنة فئات معينة لها توجهات سياسية واجتماعية وإيديولوجية على مستوى البلديات والمناطق حسب النفوذ والمصالح، وتخدم مصالح ضيقة لا ترتق لمصلحة قرارات تنموية، ما ينتج عن ذلك عدم تحقيق الديمقراطية التشاركية لأهدافها التنموية وتفشل في تحقيقها.

✓ ضعف استقطاب وانخراط المواطنين في منظمات المجتمع المدني.

✓ انعدام أسلوب الحوار داخل المجتمع وغياب الحس التوعوي.

✓ ضعف قنوات الاعلام والاتصال بين المواطن والهيئات المحلية²¹

تقديم حلول وتصورات مستقبلية لدعم الديمقراطية التشاركية

وتفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر.

واقع مساهمة المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر يفرض على الحكومة الجزائرية تدعيم الإصلاحات التي باشرت بها منذ سنة 2011، من خلال التفكير في آليات وأطر قانونية تساهم بشكل كبير في دعمها، لأن كل المجهودات المبذولة في هذا الإطار مازالت تحتاج لدعائم قانونية وبشرية لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة من قبل الحكومة، وفي هذا الإطار وجب صياغة جملة من الاقتراحات بهدف إعادة تفعيل دور المجتمع المدني وتحسيسه بمسؤولية نجاح الديمقراطية التشاركية من أجل تطوير الممارسات الفعلية وتحسيس أفراد المجتمع بضرورة تكاثف الجهود وإعادة الثقة بينه وبين الادرة ومن بين هذه الاقتراحات المتمثلة في:

✓ ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية من طرف الدولة والمواطن كذلك في تكريس الديمقراطية التشاركية بهدف بناء نموذج جديد يقوم على قوة اقتراح وقوة تنفيذ، وإرادة قوية للفاعلين المحليين للمساهمة والانخراط فيها.

✓ إعادة النظر في قوانين البلدية والولاية والجمعيات، بتدارك جميع النقائص التي جاءت بها القوانين السابقة، وإصدار قوانين تكرر وتعزز اللامركزية لتحقيق التنمية المحلية.

✓ الرفع من كفاءة وقدرات المجالس المحلية المنتخبة وإعطائهم صلاحيات أكبر في مجال التنمية، واعتماد مبدأ الحكامة في التسيير والتدبير مما يساهم في دعم التنمية المحلية.²²

✓ الإسراع في إصدار قانون الديمقراطية التشاركية لضبط جميع الأطر القانونية والتنظيمية للممارسة الفعلية.

✓ العمل على خلق آليات جديدة وطرق حديثة لتعزيز دور المواطن ومنظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

✓ العمل على تعزيز الشفافية والمساءلة لاسترجاع ثقة المواطن في الهيئات والمؤسسات.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى مساهمة المجتمع المدني في تكريس أسس الديمقراطية التشاركية في الجزائر بعد سنة 2011 من خلال معالجة وتفسير آليات مشاركة المواطن ومؤسسات المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي، من خلال مجموعة الإجراءات التي كرسها المشرع الجزائري في بناء مقاربة تشاركية تقوم على مبدأ الحوار والتشاور عبر مختلف المجالات والقضايا المجتمعية التي تمس احتياجات المواطن بصفة مباشرة.

وفي هذا السياق فان تكريس الديمقراطية التشاركية يتطلب التجسيد الفعلي ونية السلطة وحضور الإرادة السياسية لتمكين المجتمع المدني، وذلك بتعزيز الترسانة القانونية التي تنظم نشاط منظمات المجتمع المدني واعطاءه مكانة والقوة التي تسمح بتفعيل دوره ومشاركته في اتخاذ القرارات وتسيير الشأن المحلي.

تأسيسا لما سبق وفي ضل وجود الإرادة السياسية والآليات القانونية إلا أنه من الملاحظ في الواقع هناك بعض الممارسات السلبية وبعض الانزلاقات التي تشوب الممارسات الديمقراطية التي يتبناها بعض الافراد وبعض المسؤولين المحليين لا ترقى لنجاح الرؤية الاستراتيجية لتجسيد الديمقراطية التشاركية، في حين تبقى هذه التصرفات تمثل أشخاص لا مؤسسات في حين يجب تكاثف الجهود مع الهيئات والمؤسسات للقضاء على هذه التصرفات السلبية كون السلطات العليا ضد هذه التصرفات ولا تمثلها في الأساس.

إن الدولة الجزائرية والمتمثلة في الحكومة أدركت وفق استراتيجية ورؤية سديدة واستشرافية حيث أدركت أن منظمات المجتمع المدني قد تساهم في بناء الجزائر الجديدة إلى جانب الحكومة من خلال دسترة المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية ليكون كل مواطن عنصر فعال وإيجابي ليكون رقما مهما في بناء مجتمع واعى يشارك، يخطط، ينفذ، ويراقب ويساهم في عمل السلطات بالإضافة إلى عنصر مهم وهو المحافظة على مكتسبات وجهود الدولة في المشاريع التنموية.

وفي الأخير يمكن تقديم **توصيات** في هذه الورقة البحثية من خلال ما يلي:

➤ تكريس ثقافة المسؤولية في المشاركة في تسيير الشأن المحلي وتجاوز نظرة ثقافة المال العام هو مال سائب ولا صاحب له مما يسمح باندماج المواطن في العملية التنموية.

➤ إعادة النظر في قنوات الاتصال والعمل الجوّاري والتشاركي وتعزيز الرقابة الشعبية على أداء القائمين على التسيير المحلي.

➤ وجوب رفع القيود الإدارية والقانونية التي تعرقل نشاط المجتمع المدني وجعله كشريك ومراقب ومسؤول على المشاريع والقرارات المحلية وعدم اقتصره على الاستشارة فقط وإنما المساهمة والمشاركة والرقابة الإلزامية والفعلية.

التهميش:

¹ السعيد اسعدي، "دور المجتمع في تكريس الديمقراطية التشاركية"، مجلة المفكر، المجلد 16، العدد 02، (2021)، ص 403-404.

² أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص 64.

³ أمين شريط، "الديمقراطية التشاركية (الأسس والافاق)"، مجلة الوسيط، الجزائر، العدد 06، (2008)، ص 25.

⁴ سارة صباغي، "مقومات الديمقراطية التشاركية وسبل تكريسها في الجزائر تحقيقاً لتنمية المحلية"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 1، (2023)، ص 54.

⁵ السعيد اسعدي، مرجع سابق، ص 406.

⁶ بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، (عمان: دار حامد لنشر والتوزيع، 2015)، ص 53.

⁷ فوزية بن عثمان، "التكريس الدستوري للدور التشاركي للمجتمع المدني الآليات والمجالات"، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، مجلد 08، عدد 01، (2023)، ص 165-170.

⁸ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16 / 01، مؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، عدد 14، صادرة بتاريخ 07 مارس 2016، ص 08.

⁹ عبد المجيد رمضان، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد 16، جانفي (2017)، ص 77.

¹⁰ مديحة بن ناجي، "مدى تكريس الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري 2020"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 8، العدد 01، (2022)، ص 134.

¹¹ علال طحطاح، صديق سعداوي، الأسس الدستورية للديمقراطية التشاركية في الجماعات القاعدية البلدية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 10، عدد 2، (2019)، ص 67-70.

¹² عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012)، ص 164 .

- ¹³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/11، مؤرخ في 22 جوان 2011، المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37، الصادرة في 03 جويلية 2011، ص 08.
- ¹⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07/12، المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، عدد 12، صادرة في 29 فيفري 2012، ص 10، ص 12.
- ¹⁵ مريم حمدي، "دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية"، رسالة ماجستير. (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الإداري، 2015)، ص 44.
- ¹⁶ السعيد اسعدي، مرجع سابق، ص 407.
- ¹⁷ طاهر عربي بن شرقي، نورالدين شاوش، "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، (2023)، ص 164، 165.
- ¹⁸ عبد المومن مجدوب، لمن هماش، "الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد 08، (2016)، ص 120.
- ¹⁹ عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر"، رسالة ماجستير. (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 132.
- ²⁰ طاهر عربي بن شرقي، نورالدين شاوش، مرجع سابق، ص 165-169.
- ²¹ سمير بن عياش، "تحقيق التنمية المحلية التشاركية بالجزائر"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، عدد خاص، (فيفري 2020)، ص 120-121.
- ²² محمد حمودي، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، عدد 12، (جوان 2019)، ص 129.